

الفروق المنهجية بين السلف والمتكلمين، في
تفسير القرآن الكريم، دراسة نقدية.

**Political injustice and its impact on society
Quran Holy the of light the In
study objective**

د. عمار بن محمد الجماعي¹
Dr. Ammar bin Muhammad
Al-gumaei

<https://doi.org/10.54582/TSJ.2.2.37>

(1) عنوان المراسلة : drammaralgomaei@gmail.com



ملخص البحث

هذا البحث الموسوم بـ الفروق المنهجية بين السلف والمتكلمين في تفسير القرآن الكريم، دراسة نقدية يبحث في بيان الفروق بين مدرسة السلف الصالح، ومدرسة المتكلمين، وله أهمية بالغة؛ كونه يُعنى بمعالجة الآثار السلبية لعلم الكلام على علم التفسير، سيما وأن كثيراً من تلك الآثار أضحّت كامنة لا يفتن لها، وفيه إظهار براءة السلف من طريقة المتكلمين في التفسير، وبيان تاريخ إدخال علم الكلام في علم التفسير.

وقد سلكت في هذا البحث المنهج الوصفي النظري، وتوصلت من خلاله إلى نتائج من أهمها: أن أصل الخلاف بين السلف والمتكلمين في تفسير آيات القرآن الكريم يقوم على مبدأ التسليم لنصوص الكتاب والسنة وعدم التسليم، فالسلف الصالح تلقوا نصوص الكتاب والسنة بالتسليم والانقياد، ولم يتكلفوا رد ظواهرها، بينما المتكلمون ردوا كل ما يخالف أوهام عقولهم من ظواهر نصوص الكتاب والسنة.

ومن النتائج كذلك أن قانون المعارض العقلي القطعي كان أساساً للانحراف في التفسير، وهو كذلك سبب لكثير من بدع المتكلمين في باب العقيدة وتفسير نصوص الكتاب والسنة.

الكلمات المفتاحية: تفسير القرآن، المتكلمون، السلف، علم الكلام.





Abstract:

This paper, labelled “Synoptic differences between the ancestor and the speaker in the interpretation of the Holy Koran”, is a critical study that examines the differences between the Salaf al-Solh school and the Speakers’ school, of Paramount importance; It addresses the negative effects of speech science on the science of interpretation, especially since many of these effects have become unheard of and show the innocence of predecessors in the way of interpreters, and indicate when speech science was introduced into interpretative science.

The main findings of this research were that the origin of the disagreement between the ancestor and the speakers in interpreting the verses of the Holy Quran was based on the principle of handing over the texts of the Book and Sunnah and not handing over.

Key words (keywords) on the topic: interpretation of the Qur’an, the speakers, the predecessors, theology.

It is also concluded that the definitive mental opposition law was the basis for deviations in interpretation, which is also the cause of many speakers’ creeds, interpretations of scriptures and sunnas.

Keywords: interpretation of the Holy Koran – Speakers – The Ancestor – speech science.





بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله، وصحبه أجمعين، وبعد: فقد أرسل الله محمداً - صلى الله عليه وسلم - وآتاه القرآن ومثله معه، وهي السنة ليكونا دليلي النجاة من الضلالة والغوواية، فتمسك بها أقوام، فأفلحوا، وأنجحوا، ورام الهداية في غيرها ففأثم، فجنوا بشؤم ذلك الحيرة والضلالة، واتبعوا السبل؛ فتفرقت بهم عن سبيله، وتنج عن ذلك افتراق الأمة إلى نحلٍ شتى، وطوائف مختلفة متباينة في عقائدها ومذاهبها في أصول الدين.

وإن من أظهر صور ذلك التفرق والضلال اعتماد علم الكلام والفلسفة في تقرير المنهاج والسبيل في التعامل، مع القضايا العقديّة، ومسائل الإيمان والتوحيد، وجعل علم الكلام والفلسفة، مرجعاً في جميع التصورات، ومنشأً لكل المنطلقات والاتجاهات وحكماً عليها، وهذا هو سر الانحراف لدى أكثر الفرق التي فارتقت السبيل السوي في كثيرٍ من المعتقدات والإيمانيات.

وقد أولت أكثر فرق أهل البدع الكتابة في علم التفسير، وتصنيف المصنفات والكتب في ذلك، والولوج من خلال ذلك؛ لتطويع نصوص القرآن لما استمدوه من علم الكلام، والفلسفة، والقضايا العقلية، من المعتقدات المبتدعة، والآراء المحدثّة.

ولذلك كله نشأت لديّ فكرة الكتابة في موضوع الفروق المنهجية بين السلف والمتكلمين، في تفسير القرآن الكريم، دراسة نقدية؛ ليكون موضوع بحث من بحوث الترقية بعد مرحلة الدكتوراة، والله أسأل أن يوفقني للصواب والسداد، وأن ينفع بهذا البحث كاتبه وقارّئه.

أهمية البحث:

تداخل العلوم وتأثير بعضها على بعض متقرر لدى جميع العلماء والباحثين في العلوم الشرعية.

وعلم التفسير على وجهٍ أخص من أكثر العلوم التي يتميز بدخول كثيرٍ من العلوم الشرعية والعربية، كالفقه، والأصول، واللغة، وغيرها ضمنه، ومن أهم تلك العلوم التي تداخلت مع علم التفسير، وأثرت فيهما، علم الكلام.





وليس بخافٍ على أحدٍ ما لهذا الموضوع من أهميةٍ بالغةٍ؛ كونه يُعنى بمعالجة الآثار السلبية لعلم الكلام على علم التفسير، سيما وأن كثيراً من تلك الآثار، أضحت كامنةً، لا يُتفطن لها. وعليه فإنَّ الحاجةَ ملحَّةً إلى الكتابة في هذا الموضوع؛ ليكون نواةً ولبنةً أولى في تنقية التراث التفسيري، مما علق به من آثار كلامية.

ومن يتتبع كتب العلماء في غابر الزمان وحاضره، يتضح له بكل جلاءٍ بعضاً من العناية بهذا الموضوع، والحرص على معرفة أسباب الأقوال والآراء، والتنصيص على دواعي القول بها، والدعوة إليها، مع ذكر الرد عليها، ونقضها، وردّها، وبيان ما فيها من الضعف والبطلان، وكان من أبرز الذين عُنو بذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى.

أسباب اختيار البحث:

كان لاختيار هذا الموضوع أسباب متعددة، أهمها ما يلي:

1. الإسهام والمشاركة في خدمة علم التفسير بإيضاح الآثار السلبية لعلم الكلام عليه، وبيان الدخيل عليه من تلك العلوم، ليستبين السبيل القويم، ويتميز الصحيح من الضعيف من الأقوال والآراء.
2. عدم وجود دراسة حديثة وافية في هذا الموضوع، مع ما له من عظيم الشأن، وبالغ الأهمية.
3. هذا الموضوع يخفى على كثير من طلاب علم التفسير فضلاً عن غيرهم، وهذا يستدعي البيان والتوضيح؛ حتى لا يتبنى بعضهم - دون أن يشعروا - أقوالاً هي من آثار علم الكلام على التفسير.
4. وجود مثل هذه الدراسات، يسهم بشكل كبير في توجيه وإرشاد طلاب العلم، بمختلف مستوياتهم وتخصصاتهم، إلى أهمية العناية بمعرفة أسباب الآراء والاتجاهات، ومآخذها، ومكامن نشأتها، والوقوف على تاريخها، والعوامل والدواعي التي ساعدت بشكلٍ أو بآخر على ظهورها، وتبنيها ونشرها، والدفاع عنها.

الدراسات السابقة:

بعد البحث وجدت بعض الدراسات حول الموضوع، وهي كما يلي:





الدراسة الأولى: (أثر الاتجاه العقدي في علم التفسير – دراسة نظرية ودراسة تطبيقية على الاتجاه الفلسفي)، إعداد الباحث ياسر المطرني، وهي أطروحة لمرحلة الماجستير، بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، بجامعة الإمام محمد بن سعود. وهناك فروق كثيرة وظاهرة، بين موضوعي الرسالة المذكورة؛ أهمها ما يلي:

أولاً: أن دراسة الباحث ياسر المطرني هي تناول للموضوع من منظور عقدي، بينما بحثي هو تناول للبحث من منظور تفسيري.

ثانياً: أن الرسالة المذكورة تدور حول تاريخ نشأة تأثير الاعتقاد على التفسير، ومظاهر ذلك التأثير وأسبابه وعوامله، بينما سيكون بحثي في موضوع التفسير بين السلف والمتكلمين، دراسة نظرية.

ثالثاً: أن دراسة الباحث ياسر عامية في الاتجاه الفلسفي والباطني والكلامي وغيرها من الاتجاهات، بينما موضوع بحثي سيكون خاصاً في بيان الفروق المنهجية التفسير بين السلف المتكلمين دراسة نقدية.

الدراسة الثانية: (علم الكلام، وأثره في التفسير)، إعداد الباحث محمد محسن راضي من العراق، وهي أطروحة لمرحلة الدكتوراة، لكن الباحث عدل عن الموضوع بعد سنة من البحث، ولم يكمله، فهذه الدراسة تعتبر لا وجود لها.

الدراسة الثالثة: (أثر علم الكلام في علم التفسير الإمام الطبري نموذجاً) إعداد أ. د. فراس يحيى عبد الجليل الهيتي، و أ. د. قاسم عبد الرحمن محمد، وهو عبارة عن بحث في أربع وعشرين صفحة، مقدم لندوة (العقيدة الإسلامية، ودورها في تعزيز مفاهيم الوحدة)، بكلية أصول الدين بالجامعة العراقية، ويلحظ على البحث أخطاء عقديّة؛ منها ما ذكره ذلك في خاتمة بحثهما من نتائج، وهي كما يلي:

- 1- إن الإمام الطبري كان مؤولاً لآيات الصفات تارة، ومفوضاً تارة أخرى.
- 2- إن السلف جميعاً كانوا يؤولون ما يحتاج إلى تأويل من نصوص الصفات، ويفوضون عندما لا تدعو حاجة للتأويل.
- 3- إن علماء التفسير جميعاً قد أولوا في كثيرٍ من آيات الصفات.





وهذا لا شك بأنه خطأ بيّن، وخلط ناشئ عن عدم التصور الصحيح لمذهب السلف الصالح في الصفات، ومن عدم معرفة الفروق الظاهرة بين مذهب السلف الصالح ومذهب المتكلمين في مسائل الصفات.

الدراسة الرابعة: أثر علم الكلام في علوم القرآن وأصول التفسير، دراسة نقدية، للباحث عمار بن محمد الجماعي، رسالة دكتوراه في قسم التفسير بكلية القرآن الكريم في الجامعة الإسلامية، والفرق بين بحثي هذا والدراسة المذكورة أن الدراسة المذكورة في علوم القرآن وأصول التفسير، وبحثي هذا في التفسير.

خطة البحث

يشتمل هذا البحث على مقدمة وصلب الموضوع، وخاتمة، وفهارس.

فأما المقدمة: فسأذكر فيها الافتتاحية، وأهمية البحث، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، مع خطة البحث، والمنهج المتبع فيه.

وأما صلب الموضوع: فيشتمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول: تعريف التفسير في اللغة والاصطلاح.

المبحث الثاني: المراد بمصطلح السلف.

المبحث الثالث: تعريف علم الكلام، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف علم الكلام في اللغة والاصطلاح.

المطلب الثاني: المراد بالمتكلمين.

المبحث الرابع: تاريخ تأثير التفسير بعلم الكلام.

المبحث الخامس: الفروق المنهجية، بين السلف والمتكلمين، في تفسير القرآن الكريم.

الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث والتوصيات.





منهج البحث

1. يتناول هذا البحث، دراسة الفروق المنهجية في التفسير، بين السلف والمتكلمين، دراسة نظرية، وذلك كما هو موضح في خطة البحث.
2. كتابة الآيات بالرسم العثماني وأعزوها إلى مواضعها من سور القرآن الكريم.
3. أخرج الأحاديث والآثار من الكتب المعتمدة، وأنقل أحكام العلماء عليها باختصار، فإن لم أجد من حكم على شيء منها، قمت بالحكم عليها باختصار.
4. إذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما، أكتفي بالعزو إليهما، ولم أذكر غيرهما إلا لوجود فائدة أو زيادة معتبرة.
5. أقوم بعزو الآيات الشعرية إلى قائلها، موثقاً ذلك من الكتب المعتمدة.

صلب البحث، وقد اشتمل هذا البحث على خمسة مباحث:

المبحث الأول: تعريف التفسير في اللغة والاصطلاح.

المبحث الثاني: المراد بمصطلح السلف.

المبحث الثالث: تعريف علم الكلام في اللغة والاصطلاح، والمراد بالمتكلمين.

المبحث الرابع: تاريخ تأثير علم التفسير بعلم الكلام.

المبحث الخامس: القواعد التي اعتمدها المتكلمون في تفسير القرآن الكريم.





المبحث الأول:

تعريف التفسير في اللغة والاصطلاح.

التفسير في اللغة:

التفسير في لغة العرب، تفعيل من الفسر، وهو البيان، والإيضاح، والتفصيل، يُقال: فسره يفسره فسراً، وفسره تفسيراً⁽¹⁾.

وفي الاصطلاح: عرّفه الزركشي بقوله: علم يعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد - صلى الله عليه وسلم - وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه⁽²⁾.

وهذا التعريف لا يخلو من استدراك؛ لكونه غير مانع، فقد أدخل أصحابه في تعريف التفسير ما ليس منه، كعلم النحو، والتصريف، والقراءات، وغير ذلك مما ذُكر في تلك التعاريف⁽³⁾.

وعرّف الكافيحي (ت: ٨٧٩) علم التفسير، فقال: هو كشف معاني القرآن، وبيان المراد وأقرب التعاريف لعلم التفسير هو أن علم التفسير: بيان معاني القرآن الكريم⁽⁴⁾.

المبحث الثاني: المراد بمصطلح السلف.

السين واللام والفاء أصل يدل على تقدم وسبق، مِنْ ذَلِكَ السَّلْفُ: الذين مضوا. والقوم السُّلَافُ: المُتَقَدِّمُونَ.

وكلُّ شيء قدمته، فهو سَلَفٌ، والفعل سَلَفَ يَسْلُفُ سُلُوفاً. والقوم إذا أرادوا أن يَنْفِرُوا، فمن تَقَدَّمَ من نَفيرهم فسبق، فهو سَلَفٌ لهم⁽⁵⁾، قال:

نحن منعنا منبت النَّصِيِّ ... بِسَلَفٍ أَرَعَنَ عَنِّي⁽⁶⁾

(1) ينظر: العين للخليل^(247/7)، مقييس اللغة لابن فارس (4/ 504).

(2) البرهان في علوم القرآن، للزركشي (1/ 13).

(3) ينظر: مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسر د. مساعد الطيار (ص: 68).

(4) أصول في التفسير لابن عثيمين (ص: 23).

(5) ينظر: العين للخليل (7/ 258)، مقييس اللغة لابن فارس (3/ 95).

(6) أورد البيت الخليل بن أحمد في كتاب العين، ولم أقف له على قائل.





ومن خلال ذكر تعريف السلف في أصل اللغة نستطيع أن نحدد المراد بمفهوم السلف في الاصطلاح، مع مراعاة الضوابط اللازمة في معرفة هذا المصطلح، وقبل ذلك يحسن أن نذكر أقوال العلماء في تحديد مفهوم السلف، فقد اختلف العلماء في ذلك على أقوال:

القول الأول: أنهم الصحابة- رضي الله عنهم- فقط، وهو قول عدد من شراح الرسالة لابن أبي زيد القيرواني⁽⁷⁾.

القول الثاني: أنهم الصحابة، والتابعون، ومن اختار هذا أبو حامد الغزالي⁽⁸⁾.

القول الثالث: أنهم الصحابة، والتابعون، وتابعو التابعين، وهم أصحاب القرون الثلاثة المفضلة، واستأنس أصحاب هذا القول بحديث النبي- صلى الله عليه وسلم-: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»⁽⁹⁾.

واختار هذا القول كثير من أهل العلم كالشوكاني⁽¹⁰⁾، والسفاري⁽¹¹⁾، وعليه يدل صنيع شيخ الإسلام ابن تيمية في نحو قوله: «سلف الأمة، وخيار قرونها»⁽¹²⁾.

ولعل أقرب هذه الأقوال هو القول الثالث للحديث الوارد الشاهد بصحته، والله أعلم.

ولمصطلح السلف إطلاقان:

الإطلاق الأول: إطلاق خاص، وحصر تاريخي زمني، وهذا ينطبق على مذهب الصحابة والتابعين، والتابعين لهم بإحسان، ممن لم يتدعوا.

الإطلاق الثاني: إطلاق عام، وحصر وصفي، يشمل ما بعد هذه القرون المفضلة، وهذا شامل لكل من سار على طريقة ومنهج خير القرون، والتزم النصوص والفهم الذي فهموه⁽¹³⁾.

المبحث الثالث: تعريف علم الكلام، وفيه مطلبان:

(7) ينظر: وسطية أهل السنة بين الفرق لباكر (ص 97، 98).

(8) لجام العوام عن علم الكلام، للغزالي، (ص 49).

(9) أخرجه البخاري في باب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في صحيحه (3/ 171)، (2652)، ومسلم في باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم من كتاب فضائل الصحابة صحيح مسلم (4/ 1963)، (2533).

(10) ينظر: التحف في مذاهب السلف للشوكاني (ص: 18).

(11) ينظر: لوامع الأنوار البهية، للسفاري (1/ 20).

(12) دره تعارض العقل والنقل لابن تيمية (7/ 134).

(13) موقف ابن تيمية من الأشاعرة للمحمود (1/ 41)، لوامع الأنوار البهية السفاري (1/ 20).





المطلب الأول: تعريف علم الكلام في اللغة و الاصطلاح.

مصطلح علم الكلام من المصطلحات المركبة، ولتعريف المصطلحات المركبة لا بد من تعريف مفرداتها أولاً، ثم تُعرَّف مركبة، وعلم الكلام مركب من مفردتين:

المفردة الأولى: العلم، وهو ضد الجهل، وهو إدراك الشيء على ما هو عليه⁽¹⁴⁾.

المفردة الثانية: الكلام، وهو في اللغة النطق المفهم⁽¹⁵⁾.

وعلم الكلام في الاصطلاح باعتباره علماً على هذا الفن قد عُرِّف بتعريفات كثيرة نختار منها ما يلي:

التعريف الأول: أنه علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية على الغير بإيراد الحجج ودفع الشبهة⁽¹⁶⁾.

التعريف الثالث: أنه علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية، أي المنسوبة إلى دين النبي - صلى الله عليه وسلم - وإن لم تكن مطابقة للواقع.

وإنما زيد قيد (وإن لم تكن مطابقة للواقع) لعدم إخراج الخصم من المعتزلة⁽¹⁷⁾، والجهمية⁽¹⁸⁾،

(14) ينظر: العين (2/ 152)؛ المحكم والمحيط الأعظم (2/ 174)؛ التعريفات (ص: 155).

(15) مقاييس اللغة لابن فارس (5/ 131).

(16) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للفاروقي (1/ 29).

(17) فرقة من الفرق الإسلامية من أصولهم القول بأن الله تعالى قديم، ونفوا الصفات القديم أصلاً؛ لأنه لو شاركته الصفات في القدم الذي هو أخص الوصف؛ لشاركنه في الإلهية. واتفقوا على أن كلام محدث مخلوق في محل، وأن العبد قادر، خالق لأفعاله خيرها وشرها، وأن فاعل الكبيرة كافر خالد في النار. الملل والنحل (1/ 43-45).

(18) هم أصحاب جهنم بن صفوان، وهو من الجبرية الخالصة، ظهرت بدعته بترمد، وقتله سلم بن أحوز المازني بمرور في آخر ملك بني أمية. وافق المعتزلة في نفي الصفات الأزلية، وزاد عليهم بأشياء: منها قوله: لا يجوز أن يوصف البارئ تعالى بصفة، يوصف بما خلفه. ومنها إثباته علوماً حادثاً للبارئ تعالى، لا في محل، و قال: لا يجوز أن يعلم الشيء قبل خلقه. ومنها قوله: إن حركات أهل الخالدين تنقطع، والجنة والنار تفنيان بعد دخول أهلها فيهما، ومنها قوله: من أتى بالمعرفة، ثم جحد بلسانه، لم يكفر بجحد، لأن العلم والمعرفة لا يزولان بالجحد، فهو مؤمن. الملل والنحل (1/ 86-88).





والقدرية⁽¹⁹⁾، والجبرية⁽²⁰⁾، والكرامية⁽²¹⁾، وغيرهم⁽²²⁾.

وهذا التعريف هو أقرب التعاريف؛ لكونه جامعاً مانعاً، وقد ذكر العلماء أسباباً لتسمية علم الكلام بهذا الاسم، نذكر منها سببين:

السبب الأول: لكثرة التكلم فيه، والخلاف في صفة كلام الله تعالى⁽²³⁾.

السبب الثاني: لما فيه من المناظرة على البدع، وهي كلام صرف، وليست تفيد عملاً⁽²⁴⁾.

المطلب الثاني: المراد بالمتكلمين.

أهل الكلام هم المنشغلون بعلم الكلام الذين يقررون مسائل العقيدة أو بعضها عن طريق الأدلة العقلية كالجهمية والمعتزلة والأشعرية وغيرهم، ومنهجهم في ذلك هو: تقديم العقل على النقل⁽²⁵⁾.

وإنما سُموا بهذا الاسم؛ لأنهم لم يفيدوا علماً لم يكن معروفاً، وإنما أتوا بزيادة كلامٍ قد لا يفيد، وهو ما يضرّبونه من القياس لإيضاح ما علم بالحس، وإن كان هذا القياس وأمثاله ينتفع به

(19) القدرية فرقتان: الفرقة الأولى القدرية النفاة، وهؤلاء صنفان: الصنف الأول: منكرة لعلم الرب، ومن باب أولى ينكرون ما بعده، فهؤلاء كفار عند السلف. الصنف الثاني: وهم جمهورهم، وقد تقلد قولهم المعتزلة، بل ودخل على طائفة من رجال الإسناد، وهم القائلون بأن الله لم يخلق أفعال العباد.

الفرقة الثانية: القدرية المثبتة، وهم الجبرية، وهم بنفي الفعل عن العبد حقيقة، وإضافته إلى الله تعالى، وقالوا: أن العبد مجبور على أفعاله كلها. انظر: لوامع الأنوار البهية (310/1)؛ الملل والنحل للشهرستاني (1/43).

(20) الجبرية هي فرقة من فرق الضلال قالت بنفي الفعل عن العبد حقيقة، وإضافته إلى الله تعالى، وقالوا أن العبد مجبور على أفعاله كلها. الملل والنحل للشهرستاني (1/27).

(21) هم أصحاب أبي عبد الله محمد بن كرام، كان ممن يثبت الصفات إلا أنه ينتهي فيها إلى التجسيم والتشبيه، وأطلق أكثرهم لفظ الجسم عليه، والمقاريون منهم قالوا: نعي بكونه جسماً أنه قائم بذاته، ومن مذهبهم جميعاً: جواز قيام كثيرٍ من الحوادث بذات الباري تعالى، واتفقوا على أن العقل يحسن ويقبح قبل الشرع، وتجب معرفة الله تعالى بالعقل كما قالت المعتزلة، وقالوا: الإيمان هو الإقرار باللسان فقط، دون التصديق بالقلب، ودون سائر الأعمال. الملل والنحل (1/108-113).

(22) لوامع الأنوار البهية للسفاري (1/4).

(23) المواقف للايجي (ص 9)؛ تاريخ ابن خلدون (1/589).

(24) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (1/242)؛ تاريخ ابن خلدون (1/589).

(25) ينظر: أصول مسائل العقيدة عند السلف وعند المتبعة لـ د. سعود الخلف (1/20)؛ شرح الرسالة التدمرية لـ محمد الخميس (ص: 381).





في موضعٍ آخر، ومع من ينكر الحس⁽²⁶⁾.

المبحث الرابع: تاريخ تأثر علم التفسير بعلم الكلام.

كان الصحابة رضي الله عنهم يتلقون تفسير القرآن الكريم من النبي - صلى الله عليه وسلم - في مجالسه وخطبه، وبعد وفاته عليه الصلاة والسلام، عقد عدد من الصحابة، كابن عباس، وابن مسعود مجالس التفسير القرآن الكريم، فتلقى المفسرون من التابعين تفسير النبي - صلى الله عليه وسلم - وتفسير الصحابة رضوان الله عليهم.

وكان تفسير القرآن الكريم في عصر الصحابة - رضي الله عنهم - خاليًا من التفاسير المبتدعة إلى أن ظهرت أول بدعة في أواخر عصر الصحابة، وهي بدعة القدر، ثم تلاها بدعة الإرجاء، وبعدها حدثت بدعة التشيع والخوارج⁽²⁷⁾.

وأهل هذه البدع بطبيعة الحال لم يكونوا بمعزل عن علم التفسير، فقد خاضوا في تفسير القرآن، بتفاسير تتواءم مع مذاهبهم الباطلة، ومن ذلك ما حكاه أبو جعفر الطبري - رحمه الله - عن القدرية في تفسير قول الله تعالى: {غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ} [سورة الفاتحة: 7]. بقوله: (وقد ظن بعض أهل الغباء من القدرية أن في وصف الله جل ثناؤه النصارى بالضلال بقوله: {وَلَا الضَّالِّينَ} وإضافته الضلال إليهم، دون إضافة إضلالهم إلى نفسه، وتركه وصفهم بأنهم المضللون، كالذي وصف به اليهود أنهم المغضوب عليهم، دلالة على صحة ما قاله إخوانه من جهلة القدرية جهلاً منه بسعة كلام العرب وتصاريف وجوهه، ولو كان الأمر على ما ظنه الغبي الذي وصفنا شأنه؛ لوجب أن يكون شأن كل موصوف بصفة أو مضاف إليه فعل لا يجوز أن يكون فيه سبب لغيره، وأن يكون كل ما كان فيه من ذلك لغيره سبب، فالحق فيه أن يكون مضافاً إلى مسببه، ولو وجب ذلك لوجب أن يكون خطأ قول القائل: تحركت الشجرة إذا حركتها الرياح، واضطربت الأرض، إذا حركتها الزلزلة، وما أشبه ذلك من الكلام الذي يطول بإحصائه الكتاب)⁽²⁸⁾.

(26) شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي (1/ 242).

(27) لوامع الأنوار البهية للسفاريني (1/ 71).

(28) جامع البيان للطبري (1/ 197 - 198).





ومن أمثلة تفسير القدرية لآيات القرآن الكريم قولهم: إن الجنة التي دخلها آدم والمذكورة في قول الله تعالى: { وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ } [سورة البقرة: ٣٥]. ليست جنة الخلد، وإنما هي بستان من بساتين الدنيا⁽²⁹⁾.

وكذلك المرجئة، فإنهم فسروا القرآن الكريم حسب ما يوافق معتقدهم، ومن ذلك أنهم قالوا في تفسير قول الله تعالى: { وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءُ لَهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا } [سورة النساء: ٩٣]. أنها نزلت في كافر قتل مؤمنًا، فأما المؤمن إذا قتل مؤمنًا، فإنه لا يدخل النار.

وقالت الخوارج والمعتزلة: إنها نزلت في المؤمن إذا قتل مؤمنًا، وهذا الوعيد لاحق به⁽³⁰⁾.

وقالت طائفة منهم: كل مؤمن قتل مؤمنًا، فهو خالد في النار، غير مؤبد، ويخرج منها بشفاعة وجزاء، وزعموا أنه لا توبة لمن قتل مؤمنًا متعمدًا.

ومذهب أهل السنة والجماعة أن المؤمن إذا قتل مؤمنًا متعمدًا، فإنه لا يكفر بفعله، ولا يخرج عن الإيمان، إلا إذا فعل ذلك على جهة الاستحلال والديانة⁽³¹⁾.

ثم في عصر التابعين ظهرت بدعة الاعتزال، فبدأوا بتفسير آيات من القرآن بما يتوافق مع مذاهبها العقدية المبتدعة، ومن ذلك ما ذكره الزمخشري في تفسير قول الله تعالى: { وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ } [سورة البقرة: ٢٦]. قال: (والفاسق في الشريعة الخارج عن أمر الله بارتكاب الكبيرة، وهو النازل بين المنزلتين أي بين منزلة المؤمن والكافر، وقالوا: إن أول من حد له هذا الحد، أبو حذيفة واصل بن عطاء)⁽³²⁾.

وهذا اعتراف بأن أول من ابتدع هذا التفسير هو رأس المعتزلة واصل بن عطاء⁽³³⁾.

وقد كان لواصل بن عطاء المعتزلي (ت ١٣١)، مؤلفًا في معاني القرآن الكريم إلا أنه مفقود، لم يعثر عليه، وهذا الكتاب يُعد من أوائل الكتب في معاني القرآن الكريم⁽³⁴⁾، ولا شك أنه سار في تفسيره لآيات القرآن الكريم على مذهبه الاعتزالي، وهو بذلك وضع حجر الأساس

(29) تفسير أبي القاسم الكعبي البلخي (ص 114). للاستزادة ينظر: الكشف والبيان للتعلي (1/ 182).

(30) ينظر: الكشاف للزمخشري (1/ 552).

(31) الكشف والبيان للتعلي (3/ 363).

(32) الكشاف للزمخشري (1/ 119).

(33) التبصير في الدين للأسفراييني (ص: 67).

(34) ينظر: الشاهد الشعري في تفسير القرآن الكريم (ص: 627).





للتفسير المعتزلي، وتبعه بعد ذلك جماعة من أئمة المعتزلة، فألفوا كتباً في التفسير منها يلي:

- تفسير أبي بكر الأصم (ت 240)⁽³⁵⁾.
- تفسير أبي علي الجبائي (ت ٣٠٣هـ)⁽³⁶⁾.
- تفسير أبي القاسم الكعبي (ت ٣١٩هـ).
- تفسير أبي مسلم الأصفهاني (ت ٣٢٢هـ).
- تفسير القاضي عبد الجبار المعتزلي (ت 415هـ).
- متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار (ت ٤١٥هـ).
- الكشف لأبي القاسم الزمخشري (ت ٥٣٨هـ).

ولما حصلت المحنة المشهورة، وامتنح الإمام أحمد، وانتشر النزاع في الأمة، قام أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب البصري، وصنف في الرد على الجهمية والمعتزلة مصنفات، وبين تناقضهم فيها⁽³⁷⁾.

وظهر في تلك الحقبة إمام الأشاعرة أبو الحسن الأشعري، وكان في حدائته تلميذاً لأبي علي الجبائي، قرأ عليه، وتمذهب بمذهبه⁽³⁸⁾، كما أنه كان في هذه الفترة الزمنية يعيش أبو منصور الماتريدي، لكنه لم يلتق بأبي الحسن الأشعري، وكان اتفاهما في كثير من المسائل العقديّة، ومنهج التوسط بين العقل والنقل، سببه أن أبا منصور قد أخذ هذا المذهب عن بعض طلاب عبد الله بن سعيد بن كلاب، الذين انتشروا في العراق، وبلاد ما وراء النهر⁽³⁹⁾.

وقد ألف أبو منصور الماتريدي (ت ٣٣٣هـ) كتاباً في التفسير، سار فيه على مذهبه العقدي، المأخوذ من طلاب ابن كلاب⁽⁴⁰⁾.

ثم تتابع أتباع أبي الحسن الأشعري، وأبي منصور الماتريدي في تصنيف الكتب في التفسير، ومن تلك الكتب التي هي على مذهب الأشاعرة ما يلي:

- أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي (ت ٦٨٥).

(35) مطبوع.

(36) مطبوع.

(37) منهاج السنة النبوية لابن تيمية بتصرف^(1/311-314).

(38) ينظر: الوابي بالوفيات (20/138).

(39) الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة لمجموعة من المؤلفين (3/2361).

(40) مطبوع.





- كتاب التفسير الكبير للفخر الرازي (ت602هـ).
- ومن الكتب التي سارت على المذهب الماتريدي في المعتقد، كتاب مدارك التنزيل وحقائق التأويل لعبد الله بن أحمد النسفي المتوفى في القرن السابع.
- وعلى مرّ هذا التاريخ المذكور كان ثمة تفاسير، سار فيها أصحابها على مذهب السلف الصالح في تفسير القرآن الكريم، وهي كثيرة نذكر منها ما يلي:
- تفسير سفيان الثوري (ت ١٦١هـ).
- تفسير عبد الرزاق الصنعاني (ت ٢١١هـ).
- تفسير أبي جعفر الطبري (ت ٣١٠هـ).
- تفسير ابن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ).
- النكت الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام (ت ٣٦٠هـ).
- تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين (ت ٣٩٩هـ).
- تفسير القرآن للسمعاني (ت 489هـ).
- معالم التنزيل للبعوي (ت 516هـ).
- تفسير القرآن العظيم لابن كثير (ت ٧٧٤هـ).
- أضواء البيان للعلامة الأمين الشنقيطي (ت 1363هـ).





المبحث الخامس: الفروق المنهجية بين السلف والمتكلمين، في تفسير القرآن الكريم.

عند المقارنة بين السلف والمتكلمين في تفسير القرآن الكريم، نجد أن ثمة فروقاً جوهرية في المنهج العام المتبع في المدرستين، ومن تلك الفروق ما يلي:

الفرق الأول: أن مدرسة السلف قامت على التسليم للنصوص، وأن الدلائل النقلية منها ما يفيد اليقين، ومنها ما يفيد الظن، بينما قال المتكلمون الدلائل العقلية قطعية تفيد اليقين، والدلائل النقلية لا تفيد اليقين⁽⁴¹⁾، لأن الدلائل النقلية، وهي نصوص الكتاب والسنة، مبنية على نقل اللغات، ونقل النحو والتصريف، وعدم الاشتراك، وعدم المجاز، وعدم الإضمار، وعدم النقل، وعدم التقديم والتأخير، وعدم التخصيص، وعدم النسخ، وعدم المعارض العقلي، وعدم هذه الأشياء مظنون لا معلوم، والموقوف على المظنون مظنون⁽⁴²⁾.

ويجاب عن هذا القول للمتكلمين من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنه في نقل اللغة والنحو والصرف توجد ألفاظ يتفرد بنقلها بعض أهل اللغة، وأوجه من النحو والصرف يتفرد بحكايتها بعض أهل العربية، لكن الأعم الأغلب من نقل اللغة والصرف والنحو التواتر، ومحاولة القدح في الجميع بأن البعض ظني، مع العلم بأن الأكثر قطعي، صنيع أخس من أن يسمى سفسطة⁽⁴³⁾.

الوجه الثاني: أن كل طائفة من الطوائف المتنازعة في مسائل الاعتقاد، مثل الجهمية، والمعتزلة، والكلائية، وغيرهم، تدّعي أن العقل يدل على صحة قولها، وأن ذلك أدلة قطعية، كما موجود في كتبهم، ومشهور عنهم، وإذا كان كذلك فما ذكره المتكلمون من الفرقان لا يزيل ما ذكره من النزاع، فكل طائفة تجعل المحكم ما وافقها، والمتشابه ما وافق خصمها⁽⁴⁴⁾.

الوجه الثالث: أن الشارع لو نقل كلمة عن معناها اللغوي إلى معنى آخر لبين ذلك للناس بياناً واضحاً، لأن الله تبارك وتعالى وصف كتابه بأنه: «مبين»، وأنه «بيان للناس»، وأنه «بلسان عربي مبين»، وقال: {ثُمَّ إِنَّا عَلَيْنَا بِآيَاتِهِ} [سورة القيامة: ١٩]. وأوجب على الناس تدبره، وتصديقه، والعمل به، وقال: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ} {

(41) ينظر: معالم أصول الدين للرازي (ص: 25).

(42) ينظر: معالم أصول الدين للرازي (ص: 25)، التفسير الكبير (1/ 42).

(43) ينظر: القائل إلى تصحيح العقائد للمعلمي (ص: 178).

(44) ينظر: بيان تلبس الجهمية لابن تيمية (8/ 445).





[سورة الحجر: ٩]. ولا شبهة أنه ليس المراد حفظ ألفاظه فقط، وإنما المقصود بحفظه: بقاء الحجة قائمة، والهداية دائمة، إلى قيام الساعة⁽⁴⁵⁾.

الوجه الرابع: أن السياق كثيراً ما يعين معنى الكلمة، حتى لمن يجهل أصل معناها، وكثير من الكلمات تتكرر في الكتاب والسنة، ويدل السياق في كثير من تلك المواضع - أو أكثرها- على معنى الكلمة، وهكذا يكثر استعمالها على السنة حملة الشرع من الصحابة والتابعين، بل كثيراً ما يدل السياق في الكلمة التي قد ثبت أن الشارع نقلها على أنها في ذلك الموضع، ليست بالمعنى المنقولة إليه.

ونحو هذا يأتي في الاشتراك والمجاز والإضمار والتخصيص والتقديم والتأخير، وقد تقرر أن الظاهر حجة، وأن من استعمل الكلمة في غير المعنى الظاهر منها، كان عليه أن ينصب قرينة، وإلا كان الكلام كذباً⁽⁴⁶⁾.

الفرق الثاني: أن السلف الصالح قالوا: إن الدلائل النقلية الظنية أو القطعية، لا يمكن أن تعارض الدلائل العقلية، وقال المتكلمون: إن الدلائل النقلية ظنية، وأن العقلية قطعية، والظن لا يعارض القطع⁽⁴⁷⁾، ومن ثم وضعوا قانون المعارض العقلي القاطع، ومفادها أن ظواهر نصوص الكتاب والسنة، تعرض على الدلائل القطعية العقلية، فما كان منها محالاً عقلاً لم يقل به، وما كان منها غير محال قالوا به⁽⁴⁸⁾.

ثم إن كان اللفظ متردداً بين الظهور والتأويل أولوه، وإن كان متردداً بين الحقيقة والمجاز، حملوه على المجاز، وربما أطلقوا على تلك النصوص الحكم بأنها من المتشابه؛ ليسهل لهم صرفها عن ظاهرها. ثم إنهم بعد صرف اللفظ عن ظاهره لمخالفته للدلائل العقلية القاطعة، قالوا: لا يحتاج إلى أن يعرف المكلف أن ذلك المعنى المرجوح هو المراد، بل يكفي ذكر المعاني المرجوحة في التأويل، دون ترجيح أيٍّ منها؛ لأن السبيل إلى ذلك إنما يكون بترجيح مجاز على مجاز، وترجيح تأويل على تأويل، وذلك الترجيح لا يمكن إلا بالدلائل اللفظية، والدلائل اللفظية على ظنية- سيما- الدلائل المستعملة في ترجيح مرجوح على مرجوح آخر يكون في غاية الضعف، وكل هذا لا يفيد إلا الظن الضعيف، والتعويل على مثل هذه الدلائل في المسائل القطعية محال، فلهذا كان التحقيق عندهم أنه بعد إقامة الدلائل القطعية على أن حمل اللفظ

(45) ينظر: القائد إلى تصحيح العقائد للمعلمي (ص: 178).

(46) ينظر: القائد إلى تصحيح العقائد للمعلمي (ص: 179).

(47) ينظر: معالم أصول الدين للرازي (ص: 25).

(48) ينظر: التفسير الكبير للرازي (2/ 298).





على الظاهر محال، لا يجوز الخوض في تعيين التأويل⁽⁴⁹⁾.

وبيان فساد منهج المتكلمين في هذا المنهج من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن تعارض السمع والمعارض العقلي ممتنع، فلا بد أن يكون المعارض العقلي خطأ، ليس بمعقول صحيح، أو السمعي لم يثبت لفظه أو دلالته⁽⁵⁰⁾.

الوجه الثاني: أن هذا قانون المعارض العقلي العام الذي وضعوه لأنفسهم لا شك في فساده وبطلانه، فبه صدوا الناس عن فهم مراد الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم، فيما أخبرا به، وكل دليل يقام على بيان مراد الله ورسوله، فُدر أنه مخالف لهذا القانون، جعل قدحاً في الله ورسوله، وقدحاً فيما استدل به، وأصبح هذا القانون بمثابة الأخلاط الفاسدة التي تكون بجسد المريض، وتمنع انتفاعه بالغذاء، فكذلك القلب الذي اعتقد قيام الدليل العقلي القاطع على نفي الصفات أو بعضها، أو نفي عموم خلقه لكل شيء، أو نفي أمره ونهي، أو امتناع المعاد، أو غير ذلك، لا ينفعه الاستدلال عليه في ذلك بالكتاب والسنة، إلا مع بيان فساد ذلك المعارض⁽⁵¹⁾.

الوجه الثالث: أن فساد قانون المعارض العام يعلم جملة وتفصيلاً:

أما جملة، فيعلم فساده أن من آمن بالله ورسوله إيماناً تاماً، وعلم مراد الرسول قطعاً، يتقن ثبوت ما أخبر به، وعلم أن ما عارض ذلك من الحجج، فهي حجج داحضة من جنس شبه السوفسطائية، كما قال تعالى: **﴿وَالَّذِينَ يُحَاجُّونَ فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا اسْتَجِيبَ لَهُ، مِنْهُمْ دَاحِضَةٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾** {سورة الشورى: 16}.

وأما التفصيل، فبعلم فساد تلك الحجة المعارضة⁽⁵²⁾.

(49) التفسير الكبير (7/ 140-147)، بتصرف يسير. وينظر كذلك: غرائب القرآن ورجائب الفرقان للنيسابوري (2/ 105).

(50) ينظر: الجواب الصحيح لابن تيمية (6/ 521).

(51) ينظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية، (1/ 21).

(52) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (1/ 21).





الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات:

وفي نهاية هذا البحث أذكر ما توصلتُ إليها من النتائج، وهي كما يلي:

1. أن إقحام علم الكلام في علم التفسير، وربط المسائل الكلامية بتفسير آيات القرآن الكريم، ظهر مع ظهور أول البدع، وهي بدعة القدر في أواخر عهد الصحابة رضوان الله عليهم، واستمر إلى يومنا هذا، فكان كلما ظهرت فرقة من فرق المتكلمين؛ خاض بعض أتباعها في القول في تفسير القرآن الكريم، وكتب بعضهم في ذلك كتباً، منها المطبوع، ومنها المفقود.
2. أن أول كتب في التفسير من المتكلمين فيما وقفت عليه هو مؤسس مذهب المعتزلة، واصل بن عطاء المعتزلي (ت 131)، فقد ذكر أن له كتاباً في معاني القرآن، ثم تتابع من بعده المعتزلة وغيرهم، في الكتابة في علم التفسير.
3. أن أصل الخلاف بين السلف والمتكلمين في تفسير آيات القرآن الكريم يقوم على مبدأ التسليم لنصوص الكتاب والسنة وعدم التسليم، فالسلف الصالح تلقوا نصوص الكتاب والسنة بالتسليم والانقياد، ولم يتكلفوا رد ظواهرها، بينما المتكلمون ردوا كل ما يخالف أوهام عقولهم من ظواهر نصوص الكتاب والسنة.
4. أن قانون المعارض العقلي القطعي كان أساساً للانحراف في التفسير، وهو كذلك سبب لكثير من بدع المتكلمين في باب العقيدة، وتفسير نصوص الكتاب والسنة.
5. أن الابتداع في دين الله؛ سبب لجعل المبتدع يقول بأقوال غريبة شنيعة منكرة، فهؤلاء المتكلمون جعلوا أوهام عقولهم تفيد اليقين والقطع، وجعلوا كلام الله وكلام رسوله - صلى الله عليه وسلم - يفيد الظن، فأصبح في ميزانهم الجائر أوهام عقولهم (المعارض العقلي) أفضل في الدلالة من قول الله عز وجل، وقول رسوله - صلى الله عليه وسلم - تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

هذا ما توصلت إليه من النتائج، والله الكريم أسأل أن ينفع بما جاء في هذا البحث كاتبه وقارئه، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.





المصادر والمراجع

1. ابن تيمية أحمد بن عبد الحلیم (المتوفى: ٧٢٨هـ)، عام النشر: 1114هـ - ١٩٩١م؛ درء تعارض العقل والنقل؛ تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم؛ الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية؛ الطبعة: الثانية، عدد الأجزاء: ١٠.
2. ابن تيمية أحمد بن عبد الحلیم، (ت ٧٢٨هـ)، عام النشر: ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م، الجواب الصحيح، تحقيق: علي بن حسن وآخرين، الناشر: دار العاصمة، السعودية، الطبعة: الثانية، عدد الأجزاء: 6.
3. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم (المتوفى: ٧٢٨هـ)، 1406هـ - 1986م، منهاج السنة النبوية، المحقق: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، عدد المجلدات: ٩.
4. ابن جزري، محمد بن أحمد (المتوفى: ٧٤١هـ)، عام النشر: 1416هـ، التسهيل لعلوم التنزيل المحقق: الدكتور عبد الله الخالدي؛ الناشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت؛ الطبعة: الأولى.
5. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (المتوفى: ٨٠٨هـ)؛ عام النشر: 1408هـ - 1988م، (تاريخ ابن خلدون)؛ المحقق: خليل شحادة؛ الناشر: دار الفكر، بيروت؛ الطبعة: الثانية، عدد الأجزاء: 1.
6. ابن فارس، أحمد بن فارس (المتوفى: ٣٩٥هـ)؛ عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م؛ مقاييس اللغة؛ المحقق: عبد السلام هارون؛ الناشر: دار الفكر؛ عدد الأجزاء: ٦.
7. أبو حيان، محمد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ)، عام النشر: ١٤٢٠هـ، البحر المحیط في التفسير، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر - بيروت.
8. الأسفراييني، طاهر بن محمد (المتوفى: ٤٧١هـ)، عام النشر: 1403هـ - 1983م، التبصير في الدين المؤلف: المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: عالم الكتب - لبنان، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ١.
9. الإيجي، عبد الرحمن بن أحمد، عام النشر: 1417هـ 1997م؛ كتاب المواقف؛ بشرح علي بن محمد الجرجاني؛ تحقيق: الدكتور عبد الرحمن عميرة؛ دار الجيل بيروت؛ الطبعة الأولى عدد الأجزاء: 2.
10. البخاري، محمد بن إسماعيل عام النشر: 1422هـ. صحيح البخاري، المحقق: محمد





- زهير الناصر، الناشر: دار طوق النجاة الطبعة: الأولى.
11. البلخي عبد الله بن أحمد الكعبي (ت ٣١٩) تفسير أبي القاسم البلخي، تحقيق: د رضوان السيد، الناشر: دار الكتب العلمية، عدد الأجزاء: ١.
12. التهانوي، محمد بن علي (المتوفى: بعد 1158هـ)، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: د. علي دحروج، وترجمة آخرين الناشر: مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، الطبعة: الأولى - عدد الأجزاء: ٢.
13. الثعلبي، أحمد بن محمد (المتوفى: ٤٢٧هـ)؛ عام النشر: 1422هـ - ٢٠٠٢، الكشف والبيان؛ تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور؛ مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي؛ الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان؛ الطبعة: الأولى؛ عدد الأجزاء: ١٠.
14. الجرجاني، علي بن محمد (المتوفى: ٨١٦هـ)؛ سنة النشر: 1403هـ - 1983م، كتاب التعريفات؛ المحقق: جماعة من الباحثين؛ الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان؛ الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ١.
15. الخميس، محمد بن عبد الرحمن، عام النشر: ١٤٢٠هـ - ١٤٢١هـ، شرح الرسالة التدمرية، الناشر: دار أطلس الخضراء الطبعة: عدد الأجزاء: ٢.
16. الذهبي، محمد بن أحمد (المتوفى: 748هـ)، عام النشر: 1405هـ / 1985م، سير أعلام النبلاء، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة.
17. الرازي، محمد بن عمر (المتوفى: ٦٠٦هـ)، عام النشر: 1420هـ، التفسير الكبير، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة -.
18. الرازي، محمد بن عمر (ت ٦٠٦هـ)، معالم أصول الدين، المحقق: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: دار الكتاب العربي - لبنان.
19. الزبيري وليد بن أحمد وآخرون، 1424هـ - ٢٠٠٣ م، الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة الناشر: مجلة الحكمة، مانشستر - بريطانيا، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ٣.
20. الزركشي محمد بن عبد الله (المتوفى: ٧٩٤هـ)؛ عام النشر: 1376هـ - 1957 م؛ البرهان في علوم القرآن؛ المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم؛ الطبعة: الأولى، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عدد الأجزاء: ٤.





21. الزمخشري، محمود بن عمرو (المتوفى: ٥٣٨هـ)، عام النشر - 1407هـ، الكشف، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة عدد الأجزاء: ٤.
22. الخلف سعود بن عبد العزيز، عام النشر: ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، أصول مسائل العقيدة عند السلف وعند المبتدعة.
23. السفاريني، محمد بن أحمد (المتوفى: ١١٨٨هـ)؛ عام النشر: 1402هـ - 1982م؛ لوامع الأنوار البهية الناشر: مؤسسة الخافقين؛ الطبعة: الثانية عدد الأجزاء: ٢.
24. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (المتوفى: ٩١١هـ)، بغية الوعاة، المحقق: محمد أبو الفضل، الناشر: المكتبة العصرية، لبنان صيدا، عدد الأجزاء: ٢.
25. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت ٩١١هـ)، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، المحقق: أ. د محمد إبراهيم عبادة، الناشر: مكتبة الآداب - القاهرة / مصر، الطبعة: الأولى.
26. الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم (ت ٥٤٨هـ)، الملل والنحل، الناشر: مؤسسة الحلبي، عدد الأجزاء: ٣.
27. الشهري د. عبد الرحمن بن معاضة، الشاهد الشعري في تفسير القرآن الناشر: مكتبة دار المنهاج، الرياض الطبعة: الأولى، عام النشر: 1431هـ.
28. الشوكاني، محمد بن علي (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، عام النشر: 1415هـ، التحف في مذاهب السلف، علق عليه: محمد صبحي حلاق، الناشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة - مصر، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ١.
29. الصفدي، خليل بن أبيك (المتوفى: 764هـ)، عام النشر: ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، الوافي بالوفيات، المحقق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث - بيروت.
30. الطبري، محمد بن جرير (المتوفى: ٣١٠هـ)، عام النشر: 1422هـ - 2001م، جامع البيان، تحقيق: الدكتور عبد الله التركي، الناشر: دار هجر، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ٢٦ مجلد.
31. الطيار، د مساعد بن سليمان؛ ١٤٢٧هـ؛ مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسر؛ الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية؛ الطبعة: الثانية، عدد الأجزاء: ١.
32. العثيمين، محمد بن صالح (المتوفى: ١٤٢١هـ)، عام النشر: 1422هـ - 2001م؛





- أصول في التفسير؛ الناشر: المكتبة الإسلامية؛ الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ١.
33. الغزالي، محمد بن محمد (٤٥٠ - 505هـ)، عام النشر: 1439هـ - 2017م، إجماع العوام عن علم الكلام، الناشر: دار المنهاج، الطبعة الأولى.
34. الغزي، محمد بن عبد الرحمن (المتوفى: ١١٦٧هـ)، عام النشر: 1411 هـ - 1990 م؛ ديوان الإسلام؛ المحقق: سيد كسروي حسن؛ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان؛ الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ٤.
35. الفراهيدي، الخليل (المتوفى: 170هـ)؛ كتاب العين؛ المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي؛ الناشر: دار الهلال؛ عدد الأجزاء: ٨.
36. الحمود عبد الرحمن بن صالح، 1415 هـ / 1995 م، موقف ابن تيمية من الأشاعرة؛ الناشر: مكتبة الرشد - الرياض؛ الطبعة: الأولى.
37. المرسي، علي بن إسماعيل بن سيده [ت: ٤٥٨هـ]، عام النشر: ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، المحكم والمحيط الأعظم، المحقق: عبد الحميد هندراوي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى عدد الأجزاء: ١١.
38. المعلمي عبد الرحمن بن يحيى، سنة النشر: ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م، القائد إلى تصحيح العقائد، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الثالثة.
39. النيسابوري مسلم بن الحجاج (المتوفى: ٢٦١هـ)، صحيح مسلم، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
40. النيسابوري الحسن بن محمد (ت ٨٥٠هـ)، عام النشر: - ١٤١٦هـ، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، المحقق: الشيخ زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى.

